مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 28، جانفي 2021، ص - ص: 775 – 790
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

تجليات المصطلح البلاغي في كتاب" الإيضاح في علوم البلاغة" للخطيب القزويني

The manifestations of the rhetorical term in the book "Clarification in the Sciences of Rhetoric" by Khatib Al-Qazvini

إلياس الوناس* د. حميد قبايلي
كلية الآداب واللغات – جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي
mailto:kebaili.hamid@univ-0eb.dz Lounas.ilyas@univ-oeb.dz

تاريخ الإرسال: 2020/10/31 تاريخ القبول: 2020/12/16

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى مكاشفة الفكر البلاغي في أحد أشهر الكتب التراثية المتأخرة التي اعتنت بالدرس البلاغي وهو كتاب "الإيضاح في علوم البلاغة" للخطيب القزويني، من خلال استقراء جملة المصطلحات البلاغية التي صاغها المصنف في كتابه، ومن ثمّ الوقوف على مفاهيمها؛ لأن هذا الكتاب في نظر أكثر الباحثين يمثل صورة نهائية للمنجز البلاغي عموما، وللمصطلح البلاغي خصوصا، كما أنه من أوائل الكتب التي رسمت حدود الدرس البلاغي، ودرسته لذاته لا لغيره، وإن كان الهدف الأول والأخير هو الوقوف على معاني القرآن، وكشف مواطن الإعجاز فيها.
الكلمات المفتاحية: التجليات؛ المصطلحات البلاغية؛ الخطيب القزويني؛ الدرس البلاغي.

Abstract:

This study aims to uncover the rhetorical thought in one of the most famous late heritage books that took care of the rhetorical lesson, which is the book “The Explanation in the Sciences of Rhetoric” by al-Khatib al-Qazwini, by extrapolating the number of rhetorical terms formulated by the compiler in his book, and then identifying their concepts; Because this book, according to most researchers, represents a final picture of the rhetorical achievement in general, and the rhetorical term in particular, as it is one of the first books that drew the boundaries of the rhetorical lesson and studied it for itself and not for others, although the first and last goal is to study the meanings of the Qur’an, and to uncover the miracles in general.
Key words: manifestation; Arabic rhetoric; rhetorical terms; al-Khatib al-Qazwini.

مقدّمة:

لقد أخذت قضية المصطلح حيزا واسعا من البحث لدى النقاد والمفكرين في مجال الدرس اللغويّ عموما، حتى أصبحت تعرف زخما معرفيا هائلا، ورغم كثرة الإشكالات والاختلافات بين

* المؤلف المرسل.

الباحثين، إلاّ أنهم يُجمعون على أهمية المصطلح اللغوي عموما، والبلاغي خصوصا من أجل تحقيق ما يبدو عسيرا، وهو التأسيس لمنهج أو نظرية بلاغية متكاملة، خاصة مع بروز الدراسات اللغوية الحديثة التي تتسم بطابع العلمية، الذي جعلها رديفة العلوم الطبيعية، وأسقط عنها حجاب المعيارية، وألزمها بالدقة والموضوعية.

ولقد تفطّن العرب إلى أهمية علم المصطلح منذ عصور متقدمة، ولعلّ من أبرز مظاهر عنايتهم به اجتهادهم في وضع مصنفات موسوعية تحوي مصطلحات الفنون المختلفة، ومن جملتها: "كتاب مفاتيح العلوم" الذي وضعه "أبو عبد الله محمد بن أحمد البلخي الخوارزمي"، وكتاب "التعريفات" للجرجاني، و"كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون" للتهانوي..

أما حديثا فقد توسعت دائرة البحث في المصطلح لتشمل معظم العلوم والفنون، كما أصبحت تتطلب دقة وتجانسا أكثر مما كانت عليه في العهود السابقة.

وتُعد البلاغة من أبرز الفنون التي اهتم بها الفكر العربي قديما وحديثا لارتباطها بالدراسات القرآنية عموما، والإعجاز القرآني خصوصا.

وقد شكّل المصطلح البلاغي مثارا للبحث والاستكشاف فيها، خاصة مع ما عرفته البلاغة في ثوبها الجديد من تطورات خلقت عدة إشكاليات جديدة استدعت الاهتمام بالأصول الاصطلاحية البلاغية التي تسهل عملية البحث في المصادر البلاغية والتي تحمل في طياتها مختلف المعارف التي تتطلب التدقيق حال الوقوف عليها.

وتأتي هذه الورقة البحثية لتتناول بالدرس قضية المصطلح في الفكر البلاغي ومختلف تجلياته لدى عَلَم من أعلام المدرسة الكلامية المتأخرة، وهي مدرسة "السكاكي"، والتي ورثها عنه "الخطيب القزويني"، وأدرج الكثير من مسائل المصطلح في كتابه" الإيضاح في علوم البلاغة" الذي يُعد خلاصة ما أنتجه العلماء العرب في ميدان البلاغة واعتمدناه عيّنة لدراستنا، والتي نرمي من خلالها إلى الإجابة عن عدة أسئلة، لعلّ أبرزها:

ما طبيعة المصطلح البلاغي الذي اعتمده المصنّف؟

وهل هو نتيجة فكر واجتهاد؟ أم أنَّ له سلفاً في اختياراته؟

من أين استمد الخطيب القزويني منظومته الاصطلاحية؟

ما مدى صحة تأثُّر المصنّف بالفلسفة وعلم المنطق _في وضع المصطلح خصوصا_؟

ما مدى تأثر الخطيب القزويني بالسكاكي؟

وما مدى إسهام كل ذلك في تحقيق الاستقرار للجهاز المصطلحي للبلاغة العربية؟

وتأتي أهمية البحث في هذا الموضوع من كونه يطرق مبحثاً مهما، وهو علم المصطلح البلاغي من جهة، وكونه يتناول بالدرس كتابا مؤصلا جامعا لعلوم البلاغة ولآراء من سبقوه، فهو من الكتب القليلة التي بحثت البلاغة لذاتها لا لأجل غيرها، ولعل ذلك ما حقَّق له القبول في أوساط الباحثين.

وبغرض التوصل إلى نتائج مقبولة لهذا البحث اعتمدنا على عدة مصادر تراثية ومراجع بغية الإحاطة بالموضوع إحاطة شاملة، مركزين على كتاب "الإيضاح في علوم البلاغة" للخطيب القزويني بوصفه مصدرا رئيساً للدراسة مستعينين بتعليقات "عبد المنعم خفاجي" عليه، وكتاب "القزويني وشروح التلخيص" لأحمد مطلوب، إلى جانب كتاب "البلاغة تطور وتاريخ" لشوقي ضيف...

وتهدف هذه الدراسة إلى مكاشفة المصطلح البلاغي في القرن السادس، ومعرفة طريقة الوضع، أهي قائمة على الإتباع، أم على التفرد والإبداع، وذلك بغرض التوصل إلى تلمُّس أصالة المصطلح البلاغي من جهة، والمساهمة ولو بالقليل في ضبط المصطلح البلاغي المعاصر من خلال البحث والتنقيب المتواصلين في واحد من الكتب التي أعطت للبلاغة العربية صورتها النهائية من جهة ثانية.

1. عصر الخطيب القزويني:

1.1 الوضع السياسي والثقافي في عصر الخطيب القزويني:

جاء الخطيب القزويني في الفترة الزمنية التي تُعرف في التاريخ الإسلامي بـ:"عصر الضعف"، وهي الفترة التي ساد فيها الحكم المغولي في أرجاء الدولة الإسلامية، والذي بدأ بسقوط بغداد على يد هولاكو سنة 656هـ، وينتهي بدخول العثمانيين مصر على يد السلطان سليم الفاتح سنة923هـ[1].

وقد بلغ ضعف الدولة الإسلامية في ذلك الزمان أن قيل: إنّ العالم الإسلامي مرت عليه ثلاثة قرون، وليس فيه دولة عربية تستحق الذكر، ولم يحكم العرب منه عشر معشاره، فلو ذهبت اللغة العربية في أثنائها وانمحت آدابها لم يكن ذلك غريبا، لكنها ظلت حية، ونبغ فيها الشعراء والأدباء والمؤلفون في كل فن، والسبب في ذلك أنها كانت لغة السياسة في معظم تلك الدول، ولغة الدين والعلم فيها كلها تقريبا، حتى المغول الذين قاموا للإجهاز على العرب، فإن سعيهم في سبيل العلم كان أكثره عربيا، وأكثر ما ألفه علماؤهم ألفوه في اللغة العربية[2].

وعلى الرغم من أن هذا العصر قد عُرف بكثرة التأليف في كل الفنون والعلوم، ولكن هذا التأليف كان خاليا من التجديد والابتكار، فلم يكن إلا جمعا من آثار المتقدمين، إلاّ بعض ما يُستثنى من المصنفات الموسوعية التي درج فيها أصحابها إلى استيعاب ما سبق خوفا على تراث الأمة من الضياع كلسان العرب لابن منظور، ووفيات ابن خلكان وخطط المقريزي...

2.1 بيان حال البلاغة في عصر الخطيب القزويني:

إن الحديث عن البلاغة في عصر الخطيب القزويني يعني الحديث عن المرحلة الرابعة من مراحل تبلور الفكر البلاغي العربي، والتي تسمى في الكتب المؤرخة للبلاغة العربية بـ"مرحلة الجمود الفكري والأدبي"، والتي تحولت فيها البلاغة العربية إلى قواعد جامدة، ساد فيها التقليد، وغاب الإبداع، فلم تخرج الدراسات حينئذ عن التلخيصات والشروح، بالإضافة إلى المبالغة في الاهتمام بإضافة أبواب أخرى إلى علم البديع، حتى إذا كان القرن السابع وجدناهم يحصون منها نحو مائة وخمسة وعشرين فناً، حاشدين بينها الصور البيانية، وكثيرا من صور علم المعاني[3].

والحق أن هذا الجمود لم يكن ساريا على البلاغة وحدها، وإنما امتد إلى الأدب، حتى أصبحت الفحولة في الشعر قائمة على مدى قدرة الشاعر على الإتيان بالمحسنات البديعية، وتكديسها في القصيدة.

ولا شك أن الحديث عن هذه الظروف التي عمت الدولة الإسلامية، وألقت بظلالها على الدرس البلاغي حتى أوصلته إلى الجمود، يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي جعلت الخطيب القزويني يتجاوزها، ليصبح بعد ذلك عَلَما من أعلام عصره.

إن من أهم المؤثرات التي اجتمعت لدى الخطيب القزويني، وساهمت في صقل الفكر البلاغي لديه، ما يأتي:

1- معاصرته لثلة من العلماء الكبار، الذي اجتهدوا وبرعوا وذاع صيتهم في أرجاء الدولة الإسلامية قاطبة، أمثال ابن مالك الطائي، وابن منظور الإفريقي، وجلال الدين السيوطي...[4]

2- تكاثر الموسوعات والمجموعات التي تهيأت للقزويني، وخاصة المعاجم، ولا سيما معجم "لسان العرب"ما مكّنه من الوقوف على علم الدلالة، وسر جماليات اللُّغة؛ وقد كان أثر ذلك ملحوظاً في مؤلفات الخطيب العلمية.

3- نشأة المدارس: فقد نشأت الكثير من المدارس في بلاد الإسلام آنذاك، حتى صارت تعد بالمئات، واختلفت حسب مذاهبها ومجالاتها بين التفسير والحديث، أو في الفقه بين أصحاب المذاهب الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية، أو حتى في مجال الطب والفلسفة...[5]

2. كتاب الإيضاح:

1.2 منهجه:

يعد كتاب "الإيضاح" صورة حقيقية لما انتهت إليه البلاغة العربية في صورتها النهائية التي أرادها لها السكاكي في الجزء الثالث من كتابه "مفتاح العلوم"، حيث لم تشهد البلاغة بعده تطورا يُذكر رغم المحاولات الكثيرة التي سعت إلى تحقيق ذلك.

ويقول القزويني في مقدمة هذا الكتاب في علم البلاغة وتوابعها: «ترجمته (بالإيضاح) وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته: "تلخيص مفتاح العلوم"،وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المُشكَلة وفصلت معانيه الكاملة وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه "مفتاح العلوم"، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه "دلائل الإعجاز"و"أسرار البلاغة"إلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرجت زبدة ذلك كله، وهذبتها ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري فجاء بحمد الله جامعا لأشتات هذا العلم...»[6].

ويتبين لنا من هذا الكلام الصريح من قبل المصنف أن الهدف الرئيسي من وضع هذا الكتاب هو تبسيط ما أُشكل واستبهم من المسائل البلاغية التي أوردها في "التلخيص"، فرأى أنه بحاجة إلى شرح، ومن ثم وضع كتاب "الإيضاح".

وقد جاء الإيضاح مقسما إلى مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة، فالمقدمة ليست من قبيل مقاصد علم البلاغة وتوابعها، بل هي تمهيد لذلك، والفنون الثلاثة هي من مقاصد البلاغة إلا أنّ موضوع كل فن منها يختلف عن موضوع الآخر، فموضوع الفن الأول -وهو علم المعاني- الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وموضوع الفن الثاني -علم البيان- الاحتراز عن التعقيد المعنوي، وموضوع الفن الثالث -البديع- ليس الاحتراز عن شيء أصلًا، بل مجرد تحسين اللفظ وتزيينه، وأما الخاتمة فتشمل السرقات والكلام علي حسن الابتداء والتخلص وحسن الخاتمة، فهي من الفن الثالث أو متصلة به بصلة كبيرة.

ولعلّ أول ما يلفت انتباه قارئ الإيضاح هو ذلك التمهيد الذي صدّر به القزويني مقدمته في الفصاحة والبلاغة قائلاً: «للناس في تفسير الفصاحة، والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد - فيما بلغني منها- ما يصلح لتعريفهما به، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام، وكون الموصوف بهما المتكلم، فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين»[7].

ويشرع المصنّف بعد ذلك في بيان معنى كل من الفصاحة البلاغة، قبل أن ينتقل إلى التفريق بينهما.

ولا شك أن هذا الكلام يوحي باطلاع القزويني على جهود سابقيه، بل وإلمامه بما تقدم منها، وإلا ما كان يسعه الكلام بهذا الأسلوب،كما يمكن أن نستشف من هذا التعريف قوة النزعة النقدية لديه، وعدم

القبول بكل ما ذكره السابقون، فقد لاحظ افتقار الدراسات السابقة لما يرقى أن يكون تعريفا للفصاحة والبلاغة، وعلى كل حال فسنتطرق إلى مصطلح الفصاحة في عنصر المصطلحات البلاغية الواردة في الكتاب بالنظر إلى أهميتها التي جعلت المصنف يصدّر بها كتابه.

الفرق بين نسختي كتاب الإيضاح المتوفرتين:

	عمل عبد المنعم خفاجي	عمل إبراهيم شمس الدين
طبيعة العمل	شرح وتعليق وتنقيح	وضع حواشي
عدد الأجزاء	6 أجزاء	مجلد واحد
نوع الخط	*/ غير واضح. */ يحوي بعض التصحيفات أحيانا.	خطه واضح
تخريج الشواهد	لا يوجد	يوجد
إطالة التعليق والشرح	نعم	لا
نوعية الفهارس	مفصلة	موجزة
عدد الفهارس	كثيرة	واحد

3. المصطلحات البلاغية في كتاب الإيضاح:

بعد اطلاعنا على كتاب الإيضاح، ومحاولة استقراء المباحث والآثار البلاغية فيه، وجدناه محيطا بأغلب المسائل البلاغية، كما وجدناه يعتمد التقسيم الثلاثي المشهور لعلوم البلاغة، وهو ما دفعنا إلى إرجاع كل مصطلح إلى واحد من أقسام البلاغة الثلاثة، حسب ما استقر عليه تقسيم المصنف في هذا الكتاب، وذلك يُعد من صميم منهجه، كما سنسعى إلى التعريف بكل مصطلح، واستيفائه شرحا وتحليلا بحسب ما ورد في حقه من تعريفات المصنف، وتعليقات المحقق، بالنظر إلى قصد المصنف الأول من تصنيف هذا الكتاب، وهو شرح مصنفه الأول الموسوم بـ:" التلخيص" دون إهمال آراء وأقوال قدامى المصنفين.

1.3 الفصاحة:

ولقد آثرنا أن نجعل لهذا المصطلح مبحثا خاصا به موافقة لما جاء به صاحب الكتاب، فكما سبق الذكر، هو أول مصطلح ومبحث استهل المصنف به كتابه، وهو في تعريفه له يقسّمه إلى فصاحة مفرد، وفصاحة كلام؛ فأمّا فصاحة المفرد فهي: « خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي»[8].

ثم يأتي على شرح مفردات هذا التعريف، والتمثيل له قبل أن ينتقل إلى ذكر فصاحة الكلام، فيقول في التنافر مثلاً: فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها، كما روي أنّ أعرابيا سُئل عن ناقته، فقال: تركتها ترعى الهعخع.

ومنه ما دون ذلك، كلفظ "مستشزرات" في قول امرئ القيس:

غَدائِرُه مُستَشزِراتٌ إلى العُلا تَضِلُّ العِقاصَ في مُثَنّىً وَمُرسَلِ[9]

(ومستشزرات بمعنى مرتفعات).

أما فصاحة الكلام، فهي: «خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها»[10].

فالضعف، كما في قولنا: «ضرب غلامه زيداً» فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور، لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبة[11].

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة[12]، كما في قول الشاعر:

وقَبرُ حَربٍ بمكانٍ قَفرٍ وليسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ[13]

وأما التعقيد، فهو ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به، ومنه ما يرجع إلى اللفظ، ومنه ما يرجع إلى المعنى[14].

ثم انتقل المصنف إلى بيان مصطلح البلاغة، فعرفها بأنها مطابقة الحال مع فصاحته، وتطرق إلى أن مقامات الكلام متفاوتة بحسب اختلاف سياقاتها[15].

قبل أن يفرق في الأخير بين المصطلحين، ويؤكد أن المصطلحين مختلفان، وأنه يمكن القول عن كل بليغ أنه فصيح، ولكن لا يمكن القول عن كل فصيح أنه بليغ[16].

والحق أن أهل البلاغة قد اختلفوا في مصطلح "الفصاحة"، فقال قوم: إنها مأخوذة من قولهم: أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره وعلى هذا ترجع الفصاحة والبلاغة إلى معنى واحد وإن اختلف أصلهما في اللغة، وقال بعضهم: الفصاحة تمام آلة البيان، وعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى[17].

وقد ذكر عبد المنعم خفاجي في تعليقه على الإيضاح أنّ خلاصة رأي القزويني في التفريق بين الفصاحة والبلاغة قد اقتبسها من ابن سنان في "سر الفصاحة"، حيث جاء في كتاب هذا الأخير أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني، فلا يقال في كلمة واحدة إنها بليغة، وإن قيل إنها فصيحة إذا فضلت عن مثلها، وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه[18]، ثم يصرح بأن الفصاحة على ذلك شطر البلاغة وأحد جزئيها ولها شروط إذا تكاملت في الألفاظ فلا مزيد على فصاحتها، ومن تلك الشروط ما يتعلق باللفظة الواحدة، ومنها ما يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بضع[19]...

وبالإجمال يمكن إحصاء الاختلاف الحاصل بين أهل الصنعة البلاغية حول التفريق والمساواة بين الفصاحة والبلاغة في المخطط الآتي:

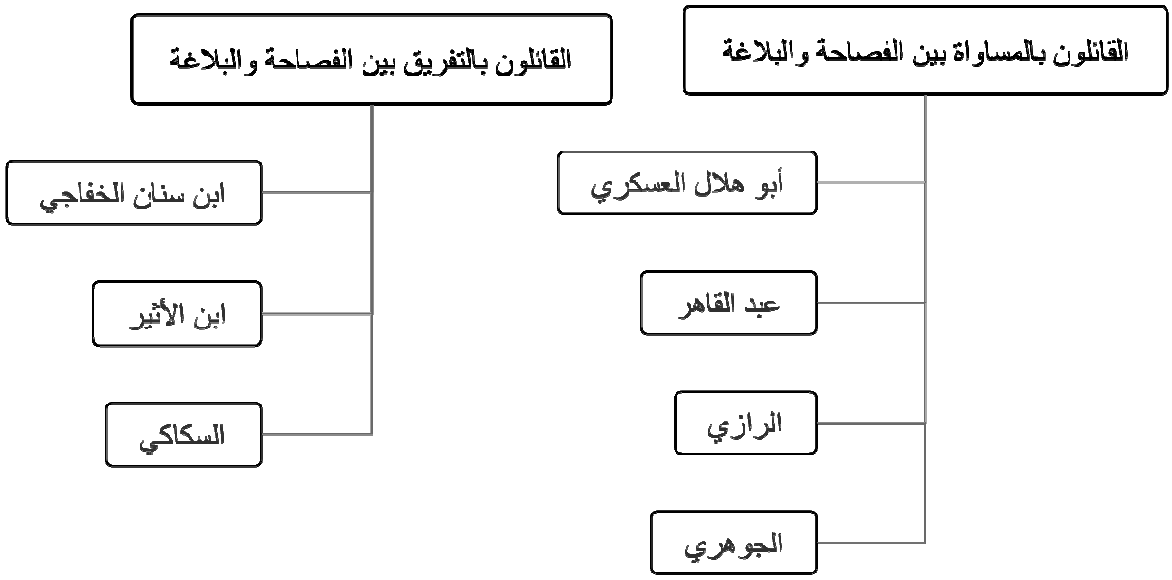

2.3 المصطلحات البلاغية الواردة في أقسام البلاغة الثلاثة-علم المعاني، علم البيان وعلم البديع-:

أولا: علم المعاني:

يستهل المصنف خوضه في المسائل البلاغية المختلفة بالتطرق إلى الباب الأول من البلاغة، وهو باب علم المعاني، وقبل أن ينتقل إلى عرض مسائلها وبسطها يعطي تعريفا لـ" علم المعاني" بأنه: «علم يُعرف به بها أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»[20].

وقد كان المصنف دقيقا في ألفاظه، فلم يلبث حتى انتقل إلى تبرير سبب اختياره لكلمة: «يُعرف»دون «يُعلم» بما قرره ابن سينا في "القانون" من تخصيص العلم بالكليات، والمعرفة بالجزئيات، كما فعل ذلك في تعريف الطب، بأنه: «علم يُعرف به أحوال بدن الإنسان»[21].

والواضح أن وضع القزويني لهذا التعريف يعني رده لتعريف السكاكي رغم أنه ذكر تعريف هذا الأخير بعد تعريفه، ولكن ليس من باب مضاهاته بتعريفه، وإنما بيّن سبب رده له، بأن أتى به وعقّب عليه.

فالسكاكي يعرّف علم المعاني بأنه:« تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره»[22].

ويعلق المصنّف على هذا التعريف، فيقول: «وفيه نظرٌ إذ التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه؛ فلا يصحُّ تعريف شيء من العلوم به»[23].

فالمصنّف هنا إذاً يردّ تعريف السكاكي للاعتبار الذي ذكره، وهو عدم مناسبة لفظ " التتبع" الذي صدّر به السكاكي تعريفه، وذلك لأنّ التتبع حسبه لا يكون سمة لمعرفة العلم.

وعلى الرغم من أنه لا أحد أطلق مصطلح «علم المعاني» على بعض مباحث البلاغة قبل السكاكي، إلا أننا نتعجب حينما نجد مصطلحي «المعاني» و «البيان» مستعملين قبله[24]، فالزمخشري يشير إليهما في الكشاف، فيقول: «ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في عِلمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني، وعلم البيان»[25].

ومن جملة المباحث والمصطلحات التي عرّج عليها في باب علم المعاني ما يأتي:

أ- القصر: توجّه المصنف فيه مباشرة إلى تعديد أقسامه، وأما تعريفه فهو: تعريف شيء بشيء وحصره فيه.

وأما أقسامه، فهي: "حقيقي" و"إضافي"؛ فأما "الحقيقي" فهو ما كان تخصيص الشيء بالشيء فيه بحسب الحقيقة، وفي نفس الأمر بعدم مجاوزة الأول الثاني إلى غيره أصلا[26].

فأما الحقيقي، فهو كقولك: «ما زيدٌ إلا كاتبٌ»، إذا أردنا ألا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا ما لا يكاد يوجد في الكلام.

وأما القصر الإضافي فهو ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء آخر، بمعنى عدم مجاوزة الأول الثاني إلى شيء آخر معين وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غيره[27].

حيث استدرك على السكاكي الكثير من المسائل، وردّ عليه في الكثير من المواضع، منها: إهماله القصر الحقيقي وإدخال قصر التعيين في قصر الإفراد، وعدم اشتراطه في قصر الموصوف أفرادا عدم تنافي الصفتين، ولا في قصره قلبا تحقق تنافيهما[28].

ويبدو أن مصطلح " القصر" لم يظهر ويشع إلا مع السكاكي في "مفتاح العلوم"، ذلك بأننا لم نقف على أثر لهذا المصطلح في كتب المتقدمين، وليس يعني ذلك غياب مفهوم القصر تماما لدى المتقدمين، وإنما حضر المفهوم، وغاب المصطلح.

فإننا نجد في " دلائل الإعجاز" - على سبيل المثال لا الحصر- تلميحا للمفهوم، خاصة عندما يتعرض لـ: «إنّ» و«ما» بقوله: «وليس الذي يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفية بالشيء يدرك بالهوينى، ونحن نقتصر الآن على ما ذكرناه ونأخذ في القول عليها إذا اتصلت بها «ما»»[29].

ويتبين لنا من خلال ما تقدم أن صاحب الاجتهاد الأكبر هو السكاكي، الذي أبدع في وضع المصطلح، ولا يعني هذا أنّ الخطيب القزويني كان مقلداً، ففي حين اجتهد الأول في وضع المصطلح استدرك الثاني عليه في ضبط المفهوم، والتدقيق في تحقيق المسألة وأقسامها، وهذا أمر معهود في المجال العلمي، حيث يأتي الأول فيخوض في المسألة خوضا يصيب فيه ويُخطأ، ليأتي اللاحق فيستفيد من جهود السابق ويستدرك عليه ما فاته.

ب - الإنشاء: لم يتطرق المصنّف لتعريفه إجمالا، وإنما ابتدأ بتقسيمه إلى إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي.

وأما تعريف الإنشاء بالعموم، فهو:«كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه»[30]، وهو المعيار الذي اعتمده القدماء للفصل بين الخبر والإنشاء.

قال القزويني: «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما أن يكون لنسبته خارجَ تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء»[31]

وينقسم الإنشاء إلى قسمين: طلب وغير طلب. فأما الطلب، فهو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر هنا[32].

والمقصود بقوله: «وهو المقصود بالنظر هنا» أنّ الإنشاء غير الطلبي لا يبحث عنه هنا لقلة المباحث المناسبة المتعلقة به، ولأن أكثره -وهو ما عدا أفعال الترجي والقَسَم - في الأصل أخبارٌ نُقلت إلى معنى الإنشاء[33].

وبصفته كتابا مؤصلا لعلوم البلاغة، وللكتب التي جاءت قبله، يستغرق المصنف عدة صفحات في بسط أقسام الإنشاء وأضربه، مستهلا خوضه فيها بباب التمني ثم الاستفهام والأغراض البلاغية التي يخرج إليها، وباب الأمر...

ولا يقف المصنف على مسألة يخالف فيها السكاكي جزئيا أو كليا، إلا وأتي بكلامه، ودحضه، وبيَّن مكمن الخلل فيه.

ج ـ الفصل والوصل: لم يزد المصنف في تعريفهما على القول: «الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه»[34]. وهو تعريف شائع لدى المتقدمين، لم يرَ القزويني حاجة للتصرّف فيه، أو تبديله، لوضوحه من جهة، ولكونه جامعا مانعا من جهة أخرى، إلاّ أن ذلك لم يمنعه من التأكيد على أهميته، وبيان أنّ من العلماء من قصر البلاغة على معرفة الفصل والوصل، وما ذلك إلا لأهمية التفقه في أسرار هذا الباب، ولعله يقصد بالدرجة الأولى ما جاء في كتاب" البيان والتبيين، في قول الجاحظ: «قيل للفارسي، ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل والوصل»[35]

فالفصل لا يعني انقطاع العلاقة الدلالية بين الجملتين كما يوهم المصطلح، ولكنه يعني أن مستوى العمق يفصل بين الجملتين بوضع عنصر طارئ تطلبه إحدى الجملتين[36].

وانتقل المصنّف بعد ذلك إلى بيان حكم المفردات والجمل التي لها محل من الإعراب، وهنا يقول: «إذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا»، ثم ذكر أنه إذا قُصد التشريك بينهما في حكم الإعراب عُطفت عليها، وذلك كقوله تعالى: «**يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا...**» (سبأ: 2). وقوله تعالى: «... **وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**» (البقرة: 245).

قال: ولهذا عيب على أبي تمام قوله:

لا والذي هوَ عالمٌ أنَّ النوى صَبِرٌ وأنَّ أَبَا الحُسَيْنِ كَرِيمُ[37]

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ولا تعلّق لأحدهما بالآخر.

ويقف المصنف عند هذا المبحث طويلا، ويشبعه تفصيلا وبسطا، بما لم نقف عليه في كتب من سبقوه.

وعلى الرغم من أنّ عبد القاهر الجرجاني هو أوّل من أبان عن أسرار الفصل والوصل، وكشف أستاره في " دلائل الإعجاز"[38]، إلا أنّ السكاكي والقزويني من بعده قد حددا مباحث الفصل والوصل، وجعلاها أكثر دقة ووضوحا.

د- الإيجاز والإطناب والمساواة: إن الإيجاز والإطناب والمساواة من المصطلحات والأساليب التي لا تتضح كثيرا إلا بالحديث عن أنواعها، وعرض أمثلتها، لأن الاتفاق على مقياس يلجأ إليه الدارسون من الأمور الصعبة[39].

وقد عرّف المصنّف الإيجاز بقوله: «هو بيان المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط»، وانتقل إلى نقيضه وهو الإطناب، فعرفه بقوله: «الإطناب هو أداؤه بأكثر من عبارته سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل» أماّ المساواة، فهي «أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، لا ناقصا عنه بحذف أو غيره، ولا زائدا عنه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض»[40].

ولا شك أن أهم مصطلح بين المصطلحات الثلاثة، هو مصطلح الإيجاز، وذلك لما كان عليه حال العرب قديما من تفضيلهم لأسلوب الاختصار على الإطالة والشرح والإسهاب، حتى روي عن "جعفر بن يحي" أنه كان يقول لكتّابه: «إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا»[41].

ولم يخالف المصنف ما درج عليه المتقدمون من دمج الإيجاز والإطناب والمساواة في باب واحد.

ورغم وجود من وضع مصطلحات أخرى لهذه المفاهيم، كمصطلح "التضييق" و"الإشارة" في مقابل "الإيجاز"، ومصطلح "التطويل" في مقابل "الإطناب"...إلا أنّ هذه المصطلحات الثلاثة التي ذكرها القزويني هي التي كُتب لها القبول والشيوع، بينما أصبحت المصطلحات الأخرى مراتب لها، فصار "التطويل" مثلاً مرتبة زائدة عن الإطناب، واعتُبر إعياءً للمعنى.

ومهما يكن الشأن فإن المصنّف يستغرق كثيرا في هذا الفصل، فيُفصِّل في المصطلحات والمباحث التي ذكرنا، ويطيل النظر في غيرها، ككلامه في المسند والمسند إليه، وأحوال متعلقات الفعل...

ثانيا: علم البيان:

وانتقل المصنف بعد ذلك إلى علم البيان، فعرفه بقوله:«هو علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه»[42]. ومن المصطلحات والمباحث التي أوردها في علم البيان:

أ- التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى.

والمراد بالتشبيه هاهنا: ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية، ولا الاستعارة بالكناية، ولا التجريد.

فدخل فيه ما يُسمى تشبيها بلا خلاف؛ وهو ما ذكرت فيه أداة التشبيه، كقولنا: «زيد كالأسد» أو «كالأسد» بحذف زيد لقيام قرينة[43].

وينتقل الخطيب إلى ذكر قسم ثان للتشبيه، وهوما يسمى حسبه- تشبيها على المختار، وهو ما حذفت فيه أداة التشبيه، وكان اسم المشبه به خبرا للمشبه، أو في حكم الخبر44، كقولنا: «زيدٌ أسدٌ»، وكقوله تعالى: «**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**» (البقرة: 18).

ويستعرض المصنّف بعد ذلك عدة أبيات شعرية لبيان أهمية وحلاوة التشبيه في الكلام، ومن ذلك قول أبي تمّام:

وإذا أراد الله نشر فضيلةٍ طُويت أتاحَ لها لسانَ حسودِ

لَولا اِشتِعالُ النارِ فيما جاوَرَت ما كانَ يُعرَفُ طيبُ عَرفِ العودِ[45]

ب - الاستعارة: وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له[46]، ثم يشرح هذا التعريف على طريقة أهل المنطق والأصول، بقوله: «والمراد بمعناه: ما عُني به، أي: ما استُعمل فيه؛ فلم يتناول ما استعمل فيما وُضع له، وإن تضمّن التشبيه به، نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيته أسداً، ونحو: رأيتُ به أسداً، لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه...»[47].

ويستمر يعد ذلك في شرح مفردات هذا التعريف شرحا تفصيليا دون كلل أو ملل، حتى يستغرق في قوله: «بما وُضع له» صفحات عديدة يشرح فيها تعريفه ويبين أحقية هذا التعريف على حساب غيره، وهذا على غير عادة المتقدمين كما تقدم، فإننا نجد الباقلاني الذي يُكثر من موافقة أبي هلال العسكري لا يزيد في تعريف الاستعارة على القول: «إنها مما يباين التشبيه»[48]، ثم ينتقل إلى تقديم التشبيه مباشرة.

وذلك راجع بالأساس إلى أن هدف الخطيب القزويني هنا هو التأصيل لما تقدم من الدراسات، وخاصة جهود السكاكي، إلى جانب تأثير اختلاف البيئة العربية، فبينما كان المتقدمون لا يرون حاجة في الزيادة على قول كلمتين أو ثلاثة في التعريف وتقديم الشواهد، أصبح العربي بحاجة إلى الإسهاب في الشرح، وبسط التعريفات والشواهد، هذا دون أن ننسى الغرض التعليمي الذي لأجله وُضع الكتاب، وكونه بمثابة شرح لغيره.

وتجدر الإشارة بعد هذا الكلام أن القزويني يعد الاستعارة من التشبيه، فيقول: إن الاستعارة المكنية تشبيه يسمى استعارة بالكناية، في مثل قولنا: «أنشبت المنية أظفارها» وأما لازمه، وهو الأظفار فاستعارة تخييلية، وكأن الاستعارة عنده هي أن يذكر لفظ المشبه مراداً به حقيقته، ويدل أن الغرض تشبيهه بغيره، بواسطة ذكر شيء من لوازم ذلك الغير.

ج ـ الكناية: ويقدم المصنف في تعريفها تعريفا منطقيا بحتا، فيقول فيها: «هي لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ» وبعد أن يقدم أمثلة للتوضيح ينتقل إلى بيان الفرق بينها وبين المجاز، فيورد تفريق السكاكي بينهما، انطلاقا من كون الكناية مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، أما المجاز فمبني على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وهي ألفاظ ومصطلحات منطقية بحتة، وُجدت في علم الأصول ابتداءً، قبل أن تنتقل إلى البلاغة بفعل الثقافة الموسوعية التي كان يتميز بها العلماء آنذاك.

كما نلاحظ هنا فكاك الكناية من التعريض، فبينما كان دأب الأوائل أن لا يذكروا الكناية إلا وقرنوا معها التعريض، تخلى القزويني عن ذلك عرضا، فبينما لم يعقد للتعريض بابا كما فعل للكناية، رأى أنه من المناسب ألا يبحث كلا منهما على انفراد، فلم يُفرق بينهما كما فعل "الزمخشري"، وإنما تابع السكاكي في ذلك، حتى قال: «إن الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح، ورمز وإيماء وإشارة، فإن كانت عرضية فالمناسب أن تسمى تعريضا»[49].

وتجدر الإشارة إلى أن المصنف قد تعرض إلى مباحث أخرى في باب علم البيان لم يسعنا المقام لذكرها جميعا.

ثالثا: علم البديع

وقد تابع المصنف سلفه السكاكي في تقسيم علم البديع إلى ضربين أحدهما يرجع إلى المعنى والآخر إلى اللفظ، فجعل الأول مشتملا على المطابقة، والمقابلة، ومراعاة النظير، والأرصاد، والمشاكلة، والاستطراد، والمزاوجة، والعكس، والتبديل، والرجوع، والتورية، والاستخدام، واللف والنشر، والجمع، والتفريق، والتقسيم، والجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم، والجمع مع التقسيم والتفريق، والتجريد، والمبالغة والمذهب الكلامي، وحسن التعليل، والتفريع، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والاستتباع والإدماج، والتوجيه، والهزل الذي يُراد به الجد، وتجاهل العارف، والقول بالموجب، والاطراد.

أما الثاني فشمل الجناس، ورد العجز على الصدر، والسجع، والموازنة، والقلب والتشريع، ولزوم ما لا يلزم.

وسنتطرق فيما يأتي إلى جملة من **المصطلحات والألوان** البيانية باختصار:

أ ـ المقابلة: وهي أن يؤتي بمعنيين متوافقين أو معان متوافقة، ثم بما يقابلهما، أو يقابلها على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل[50].

ومن المقابلة، قوله تعالى: «**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا** ...» (التوبة: 82).

وقول النابغة الجعدي:

فَتىً تَمَّ فيهِ ما يَسُرَّ صَديقَهُ عَلى أَنَّ فيهِ ما يُسيءُ الأعادِيا[51]

ب ـ المشاكلة: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا أو تقديرا[52]، فمن الأول قول أحمد الأنطاكي:

قالوا اقْتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لك طَبْخَهُ قلت اطْبُخُوا لي جُبَّةً وقميصا[53]

فكأنه قال لهم: خيطوا لي إذ سأله من غير روية، وطلبه على سبيل التكليف[54].

وكقوله تعالى: «**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**...» (المائدة: 116).

ج ـ الاستطراد: وهو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يُقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني[55]، كقوله تعالى: «**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ**» (الأعراف: 26).

قال الإمام الزمخشري: «هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عَقيب ذكر السوآت، وخصف الورق عليها، إظهارا للمنة فيما خلق الله من اللباس ولما في العُري من كشف العورة والمهانة، وإشعاراً بأنّ التستر بابٌ عظيم من أبواب التقوى»[56].

د ـ الجناس: وانتقل المصنف إلى المحسنات اللفظية، واستهلها بالجناس، وقد وجدنا بعض المتقدمين يطلقون عليه مصطلح "التجنيس" ووافقهم الباقلاني في "إعجاز القرآن"، والجناس بين اللفظين هو تشابههما في اللفظ، وينقسم إلى عدة أنواع، منها الجناس التام وهو أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها57، ثم يُغرق المصنّف في بيان تقسيمات أخرى للجناس، فيذكر أن الجناس في قوله تعالى: «**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**...» (الروم: 55). هو من قبيل "الجناس المماثل" لأنه من نوع واحد (إسمين).

وكقول أبي تمام:

إذَا الخَيْلُ جَابَتْ قَسْطَلَ الحَرْبِ صَدَّعُوا صُدُورَ العَوَالي في صُدُور الكَتَائِبِ[58]

أما إن كانا من نوعين -كاسم وفعل- فهما من قبيل المستوفى، كقول أبي تمام:

مَن ماتَ مِنْ حَدَث الزَّمانِ فإنَّه يحْيا لَدى يحْيى بْنِ عَبدِ اللهِ[59]

وعلى عكس ما كان عليه الحال في بابي علم المعاني والبيان، نجد المصنف يتحاشى الإطالة في شرح المصطلحات والاستفاضة في شرح التعريفات، وإنما اتجه المصنف إلى الإيجاز، وجعل الاستفاضة مقتصرة على الإكثار من تقديم الشواهد مع تقديم تعليقات عليها، كما نلاحظ خلو التعريفات من المفردات المنطقية، واستبدالها بالمنقولات عن الكتب البلاغية السابقة.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية حسبنا أن نذكر أنّ تجربة البحث في كتاب الإيضاح هي تجربة فريدة، لم تكن في كتب البلاغة التي سبقته، وربما أمكننا القول إنها الصورة المكتملة للبلاغة العربية مقارنة مع المصنفات الأخرى، وحسبنا أن نشير فيما يأتي إلى بعض النقاط التي وقفنا عليها في هذا الكتاب:

- يعد كتاب الإيضاح صورة نهائية لما انتهى إليه المصطلح البلاغي العربي، وذلك للاستقرار الذي تميز به بعد القزويني، فقد ساهمت العقلية الانتقائية للمصطلح البلاغي للخطيب القزويني البعيدة عن التقليد الأعمى في اقتناع الدارسين به كخلاصة للبحث البلاغي العربي.
- يعدُّ كتاب الإيضاح من أواخر المحاولات الجدية التي حاولت التجديد في الدرس البلاغي، وهي أيضا من أواخر المعالم التي نهضت على المدرسة الكلامية السكاكية، قبل أن يعم الجمود في البلاغة بعد ذلك.
- تميَّز كتاب الإيضاح عن غيره من كتب البلاغة بكثرة الإسهاب والشرح، والتطويل خاصة في بابي علم المعاني والبيان، وكأنه يقصد إلى استيعاب كل الأبواب والمسائل التي تحدّث عنها سابقوه، أما في

البديع ورغم كثرة أنواعه التي تصل إلى واحد وثلاثين ضربا في المعنوي منه، إلا أننا نجده يوجز فيه أشد الإيجاز.

- عند تقديم المصنف للشواهد في مختلف المسائل التي ذكرها، وخاصة في باب البديع لم نجده يقف عند محل الشاهد فيها إلا قليلا، ولربما هذا ما يجعله بحاجة إلى شرح أحيانا، وإن كان هو في ذاته يُعدّ شرحا للتلخيص.
- أكثر الخطيب القزويني من إيراد المصطلحات والمفاهيم المنطقية،أو حتى إدخال مباحث بأكملها رغم أنها ليست من صميم الدرس البلاغي، فقد أدخل -على سبيل المثال لا الحصر- في علم البيان مبحث الدلالات، وتكلم عنها طويلا، ثم قسمها إلى ثلاثة أنواع : الأولى دلالة المطابقة، والثانية دلالة التضمن، والثالثة دلالة الالتزام، والتي يبدو أنه قد نقلها عن سلفه السكاكي الذي درسها قبله في "المفتاح"، أو أنه قد تأثر بها بعد إدخالها إلى علم الأصول فلم ير مانعا من إدخالها في علوم البلاغة، باستثناء علم البديع الذي يبدو أنه قد حافظ على أصالته، وحتى طريقة العرض كانت على نفس طريقة المتقدمين من أهل البلاغة.
- عند محاولة البحث بعمق في كتاب الإيضاح يمكن الاستفادة من النسخة المحققة من قبل عبد المنعم خفاجي تحقيقا وتدقيقا وشرحا، كما يمكن الاستفادة من نسخة دار الكتب العلمية التي وضع حواشيها إبراهيم شمس الدين، وكل من النسختين تكمل الأخرى، وتسهل عمل الباحث، غير أن الاعتماد على نسخة واحدة دون الأخرى قد يكلّف الباحث جهداً إضافياً، ويُضيع عليه الكثير من الفوائد.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: رواية حفص عن عاصم.

1- أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1.

2- أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1967م.

3- امرؤ القيس (جندح بن حجر الكندي): ديوان امرؤ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4.

4- أبو بكر الباقلاني (محمد بن الطيب ت 402هـ)، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر.

5- الجاحظ: (عمرو بن بحر ت255هـ)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط3.

6- جورجي زيدان، تاريخ آداب العرب، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1983م.

7- الخطيب التبريزي (يحي بن علي ت502هـ): شرح ديوان أبي تمام، قدم له: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994م.

8- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ت 739هـب)، الإيضاح في علوم والبلاغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

9- السكاكي (سراج الدين السكاكي 626هـ): مفتاح العلوم، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

10- ابن سنان الخفاجي (عبد الله الخفاجي ت 466هـ): سر الفصاحة، تح: علي فوده، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1932م، ص55- 56.

11- ابن سينا (الحسين بن سينا ت427هـ): القانون في الطب، وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

12- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي ت 816 هـ)، الحاشية على الكشاف، تح: رشيد بن عمر، دار الكتب العلمية، ط1.

13- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط9.
14- الزمخشري: (محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت 538هـ)، الكشاف، ترتيب وضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
15- فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، الجامعة الأردنية، دار الفرقان.
16- -عبد القاهر الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن ت471هـ): دلائل الإعجاز، تص: محمد رشيد رضا، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط6، 1960م.
17- مارون عبود: أدب العرب، مؤسسة هنداوي، للتعليم والثقافة، مصر.
14- عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب، ط17، 2005م.
18- منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة، مطبعة المعارف، مصر، ط3، 1991م.
19- النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله ت 55 ق هـ): ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.
20- أبو هلال العسكري (الحسن العسكري ت395هـ): الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م.

الهوامش:

[1]- ينظر: جورجي زيدان، تاريخ آداب العرب، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1983م، ج3، ص121.
[2]- جورجي زيدان: تاريخ آداب العرب، المرجع نفسه: ج3، ص122.
[3]- ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط9، ص375.
[4]- مارون عبود: أدب العرب، مؤسسة هنداوي، للتعليم والثقافة، مصر، ص272.
[5]- جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، المرجع نفسه، ج3، ص124.
[6]- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ت 739هـ)، الإيضاح في علوم والبلاغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص11.
[7]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص13.
[8]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص13.
[9]- امرؤ القيس (جندح بن حجر الكندي ت 80 ق - هـ)، ديوان امرؤ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، ص17.
[10]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص13.
[11]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص15.
[12]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص16.
[13]- البيت من الرجز، مجهول النسبة، بل نسب إلى الجنّ، وحر: هو حرب بن أمية بن عبد شمس والد أبي سفيان بن حرب.
[14]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص16.
[15]- ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص20.
[16]- ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص21.
[17]- أبو هلال العسكري (الحسن العسكري ت395هـ): الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م، ص7.
[18]- ابن سنان الخفاجي (عبد الله الخفاجي ت 466هـ): سر الفصاحة، تح: علي فوده، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1932م، ص55- 56.
[19]- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، المصدر نفسه، ص56.
[20]- الخطيب الدين القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص23.

[21]- ابن سينا (الحسين بن سينا ت427هـ): القانون في الطب، وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص13.
[22]- السكاكي (سراج الدين السكاكي 626هـ): مفتاح العلوم، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص161.
[23]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص23.
[24]- ينظر: أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1967م، ص291.
[25]- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي ت 816 هـ)، الحاشية على الكشاف، تح: رشيد بن عمر، دار الكتب العلمية، ط1، ص112- 113.
[26]- الخطيب القزويني: (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ت 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م ج3، ص6، بجانبه تعليق عبد المنعم خفاجي في الحاشية.
[27]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ج3، ص6، بجانبه تعليق عبد المنعم خفاجي.
[28]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص120.
[29]- عبد القاهر الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن ت471هـ): دلائل الإعجاز، تص: محمد رشيد رضا، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط6، 1960م، ص214.
[30]- أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، ص107.
[31]- الخطيب القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص13.
[32]- الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، ج3، المصدر نفسه، ص52.
[33]- الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ج3، ص51.
[34]- الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ج3، ص97.
[35]- الجاحظ: (عمرو بن بحر ت255هـ)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، ص88.
[36]- ينظر: منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة، مطبعة المعارف، مصر، ط3، 1991م، ص181.
[37]- الخطيب التبريزي (يحي بن علي ت502هـ): شرح ديوان أبي تمام، قدم له: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994م، ج2، ص146.
[38]- فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها، الجامعة الأردنية، دار الفرقان، ص393.
[39]- أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، (م.ن)، ص203.
[40]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص139.
[41]- الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، المصدر نفسه، ص82.
[42]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص163.
[43]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص164.
[44]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص164.
[45]- الخطيبالتبريزي: شرح ديوان أبو تمام، المصدر نفسه، ص213.
[46]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص212.
[47]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص213.
[48]- أبو بكر الباقلاني (محمد بن الطيب ت 402هـ)، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ص266.
[49]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص248.
[50]- الخطيب القزويني: الإيضاح، المصدر نفسه، ص259.
[51]- النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله ت 55 ق هـ): ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص188.
[52]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص263.

[53]- عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب، ط17، 2005م، ج4، ص22، وورد دون عزو في عدد من المصادر.
[54]- عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، (م.ن)، ص22.
[55]- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر نفسه، ص264.
[56]- الزمخشري: (محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت 538هـ)، الكشاف، ترتيب وضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص94.
[57]- الخطيب القزويني: الإيضاح، ج6، المصدر نفسه، ص90.
[58]- الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، المصدر نفسه، ج1، ص115.
[59]- الخطيب التبريزي: شرح ديوان أبي تمام، المصدر نفسه، ج2، ص177.